

ذلك إلى فهمهم المستقيم في مثل قوله تعالى : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء » (١) وقوله تعالى : « ما فرطنا في الكتاب من شيء » (٢) وأصل هذا الرأي الفاسد — وهو رد السنة والاعتصام على القرآن أن الزنادقة وطائفة من غلاة الرافضة ذهبوا إلى إنكار الاحتجاج بالسنة والاعتصام على القرآن (٣) ونسبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما جاءكم عنى فاعرضوه على كتاب الله فما وافقنا فأننا قلناه ، وما خالفه فلم أقله » (٤) كما استدلوا على عدم حجتها أيضاً : بنهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن كتابة السنة وأمره بمحو ما كتب منها .

والاجابة على هذه الشبهة تتلخص فيما يأتى :

أولاً : ان قوله تعالى : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء » فالمراد والله أعلم أن الكتاب يبين أمور الدين بالنص الذى ورد فيه، أو بالاحالة على السنة التى نولت بيانه ، ولا فلو لم يكن الأمر كذلك لتناقضت هذه الآية مع قوله تعالى : « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » .

ثانياً : وأما قوله تعالى : « ما فرطنا في الكتاب من شيء » فالكتاب هو اللوح المحفوظ بدليل السياق (وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم) وعلى تقدير أنه القرآن فالمعنى أنه يحتوى على كل أمور الدين أما بالنص الصريح وأما ببيان السنة له .

ثالثاً : وأما الحديث الذى نسبوه الى النبى والذى زعموا — حسب ادعائهم — أنه يفيد ضرورة عرض السنة على الكتاب فقد قال فيه الإمام الشافعى رحمه الله تعالى : « ما روى هذا أحد يثبت حديثه

(١) سورة النحل « ٨٩ » .

(٢) سورة الانعام « ٣٨ » .

(٣) مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة .

(٤) لم يرد بهذا المعنى حديث صحيح ولا حسن ، « وفى عون المعبود » .

(٥) ٤ : ٣٢٩ ، فأما ما رواه بعضهم أنه قال : « اذا جاءكم الحديث .. الخ مانه حديث باطل لا أصل له .